المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة- تطوان – الحسيمة
إقليم العرائش
جماعة القصرالكبير

دورة : عادية
جلسة : علنية

على الساعة العاشرة والنصف صباحا من يوم الخميس 2018/10/11 انطلقت بقاعة الاجتماعات بمقر الملحقة الإدارية الرابعة الترتيبات المتعلقة بعقد الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2018 بفتح سجل الحضور وتوزيع الوثائق ذات الصلة، بعد ذلك افتتحت الجلسة تحت رئاسة السيد محمد السيمو رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير وحضور السيد كريم أنزلي باشا مدينة القصر الكبير ممثلا للسيد عامل الإقليم.

العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس:	39
عد الأعضاء المزاولين مهـــامهم :	39
عدد الأعضاء الحاضرين:	29
عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم:	لا أحد

الأعضاء الحاضـــــــرون :

السادة :	الصفة داخل المجلس
محمد السيمو	رئيس المجلس الجماعي
حسن الحسناوي	النائب الأول للرئيس
مصطفى الزباخ	النائب الثاني للرئيس
عبد السلام البياتي	النائب الثالث للرئيس
عبد الله امباركي	النائب الخامس للرئيس
سعيدة بوعشة	النائبة السادسة للرئيس
إلهام ركع	النائبة السابعة للرئيس
رشيد صبار	كاتب المجلس
سعيد القزدار	عضو مستشار
منير اغلوطت	عضو مستشار
محمد الدامون	عضو مستشار
محمد المجدوب	عضو مستشار
عبد الله بوزيد	عضو مستشار
محمد الطيب الشاوي	عضو مستشار
محمد الزهري	عضو مستشار
محمد توفيق الشاوش	عضو مستشار
زينب السيمو	عضو مستشار
عبد السلام بنحدو	عضو مستشار
السعيد بوفنار	عضو مستشار
العزيز الغرباوي	عضو مستشار

خالد المودن	عضو مستشار
رشيد الحميدي	عضو مستشار
أحمد اعوايج	عضو مستشار
مصطفى التمسماني	عضو مستشار
محمد الحجيري	عضو مستشار
عبد المجيد أمين	عضو مستشار
أحمد الخاطب	عضو مستشار
محمد التيجاني	عضو مستشار
سعاد برحمة	عضو مستشار

عدد الأعضاء المتغيبين بعذر :10

السادة :	الصفة داخل المجلس
حسن صيكوك	النائب الرابع للرئيس
فاطمة شعوان	نائبة كاتب المجلس
أحمد بكور	عضو مستشار
سعيد خيرون	عضو مستشار
يونس شقور	عضو مستشار
عبد الرشيد البوحسيني	عضو مستشار
محمد سعيد شليحة	عضو مستشار
محمد شخيشخ	عضو مستشار
مصطفى الحاجي	عضو مستشار
مريم التيجاني	عضو مستشار

عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر : لا أحد

وحضر الجلسة باستدعاء من السيد الرئيس السادة :

عبد السلام الأشقم	مدير مصالح الجماعة
عز الدين الشراح	رئيس كتابة المجلس
أحمد العثماني	رئيس قسم الموارد البشرية
المختار لشهب	رئيس قسم التعمير والممتلكات
احمد العوني	رئيس قسم الجبايات
عبد العزيز الجعدوني	رئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية والشرطة الإدارية

كما حضرها من موظفي السلطة المحلية :

مصطفى الشوية	رئيس قسم الجماعات المحلية بالباشوية
عبد اللطيف الخديري	عن قسم الجماعات المحلية بالباشوية

وذلك لدراسة جدول الأعمال المحتوي على النقط التالية :

الجلسة الثانية : بتاريخ 2018/10/11، من الساعة 10:30 إلى 14:30.

4. **تغيير وتتميم القرار البلدي المتعلق بالسير والجولان.**

11. **الدراسة والتصويت على توسيع اختصاصات مؤسسة التعاون بين الجماعات "وادي المخازن" - إحداث مناطق الأنشطة الاقتصادية والصناعية وتدبيرها: انجاز القطب الصناعي والفلاحي بمنطقة الملالح المحاذية لوادي اللوكوس بمدينة العرائش..**
12. **المصادقة على ميزانية الجماعة لسنة 2019.**
13. **توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات.**

الجلسة الثالثة : بتاريخ 2018/10/12، من الساعة 10:30 إلى 14:30.

14. **الإجابة على الأسئلة الكتابية الموجهة من قبل السادة أعضاء المجلس الجماعي.**

في بداية الجلسة، وبناء على مقتضيات المادة 26 من النظام الداخلي للمجلس اقترح السيد الرئيس تغيير ترتيب نقط جدول أعمال الجلسة بتقديم النقطة الثانية عشر (12) تليها النقطة الحادية عشر (11) ثم النقطة الرابعة فالثالثة عشر، فصودق على المقترح بإجماع الأعضاء الحاضرين.

بعد ذلك عرض السيد الرئيس النقط المدرجة في جدول أعمال الجلسة للمناقشة حسب ترتيبها الجديد.

النقطة الثانية عشرة

المصادقة على ميزانية الجماعة لسنة 2019

في بداية النقطة أشار السيد الرئيس للأسباب القانونية التي حالت دون مدارسة هذه النقطة ضمن اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية و البرمجة، واقترح إعمال مقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات التي تتيح للمجلس اتخاذ مقرر بدون مناقشة يقضي بالتداول أو عدم التداول في كل نقطة لم تتمكن اللجن الدائمة من دراستها.

خالد المودن

في إطار نقطة نظام أشار إلى أنه للسنة الثالثة لا تعرض وثيقة الميزانية على لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وأضاف أن الأعضاء مطالبون بالاطلاع على الميزانية والوثائق المرفقة بها ومناقشتها في حينه، واصفا هذا السلوك بالعبث وأنه يتنافى مع المقتضيات القانونية ومع الخطب الملكية السامية التي تدعوا المنتخب ليكون في مستوى تطلعات الساكنة.

سعاد برحمة

في نفس السياق أشارت إلى أن كل الجماعات تتوفر على ميزانية توقعية تمكنها من عرض النقطة ودراستها باللجنة المختصة مرفوقة بالوثائق ذات الصلة، وأضافت أن إعمال مقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات لن تحل محل الإجراءات الأخرى.

السيد الرئيس

أشار إلى أن عدم دراسة لجنة الميزانية والشؤون المالية و البرمجة للنقطة يرجع لأسباب قانونية، وعاب على الأعضاء استعمال مصطلح "العبث". و قام بإعمال مقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي فطرح مبدأ التداول حول النقطة من عدمه على المجلس، حيث صادق هذا الأخير بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها لفائدة التداول حول نقطة جدول الأعمال.

الموافقون (18) وهم السادة :

محمد السيمو - حسن الحسناوي - مصطفى الزباخ - عبد السلام البياتي - عبد الله امباركي - سعيدة بوعشة - إلهام ركع- رشيد صبار - سعيد القزدار- منير اغلوطت - محمد الدامون - محمد المجدوب - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - العزيز الغرباوي.

الرافضون (07) وهم السادة :

خالد المودن - رشيد الحميدي - محمد الحجيري - عبد المجيد أمين - احمد الخاطب محمد التيجاني - سعاد برحمة.

محضر اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية و البرمجة

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية و البرمجة، و في إطار الإعداد لعقد جلسات الدورة العادية لشهر أكتوبر 2018. عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الخميس 13 شتنبر 2018 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة لدراسة نقط جدول الأعمال المتعلقة ب:

4. تعديل القرار الجبائي الجماعي.
18. المصادقة على محضر لجنة التقييم المتعلق بتفويت الدور البلدية الواقعة بحي المسيرة الخضراء (الدور الرخيصة ببوحوت) لفائدة مستغليها.
19. المصادقة على محضر لجنة التقييم المتعلق باقتناء البناية مقر تسليم جثة الملك البرتغالي (سيباستيان) الواقعة قبالة المسجد الأعظم في ملكية ورثة سلامة.
20. المصادقة على ميزانية الجماعة لسنة 2019.

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة:

محمد الدامون..... نائب رئيس اللجنة
مصطفى الزباخ.....عضو اللجنة
عبد الله امباركي.....عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الجمعة 14-09-2018 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، ترأسه السيد محمد الدامون نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضائها السيدين:

مصطفى الزباخ.....عضو اللجنة
عبد الله امباركي.....عضو اللجنة

كما حضره من الموظفين الجماعيين السادة:

عبد السلام الأشقم .....مدير المصالح
المختار لشهب..... رئيس مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية.
عبد النبي الأشهب..... رئيس مصلحة الميزانية والحسابات.
أحمد العوني..... رئيس قسم الجبايات.
منير أولاد الجيلالي..... وكيل المداخيل الجماعية.

وقد افتتح الاجتماع السيد محمد الدامون نائب رئيس اللجنة بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين.

بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

11. المصادقة على ميزانية الجماعة لسنة 2019.

نظرا لعدم التوصل بمشروع ميزانية الجماعة لسنة 2019 فقد أوصت اللجنة بإحالة هذه النقطة على أنظار المجلس.

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات.

محمد التيجاني

في بداية تدخله طالبه السيد خالد المودن بصفته منسق فريق العدالة والتنمية بعدم التدخل.

خالد المودن

عبر عن موقف فريق العدالة والتنمية بعدم مناقشة النقطة لعدم إتاحة الوقت الكافي لدراستها وعدم عرضها على اللجنة المختصة.

السيد الرئيس

أشار إلى حرص الرئاسة على احترام كل المقتضيات القانونية المتعلقة بإعداد الميزانية وأن من حق كل من لا يتفق مع ذلك التوجه إلى الجهات المختصة، وأضاف أن وثيقة الميزانية التي توصل بها المجلس ترتكز على نفس الأسس التي اعتمدها المجلس السابق باستثناء بعض التعديلات. مشيرا كذلك إلى تمكن الجماعة من حوكمة تدبير بعض فصول الميزانية خاصة المتعلقة بتنقل الرئيس وشراء الوقود. واستغرب مصادرة حق السيد محمد التيجاني في أخذ الكلمة.

احمد الخاطب

في إطار نقطة نظام أشار إلى أن موقف فريق العدالة والتنمية يعبر عنه منسق الفريق، واعتبر أن تعامل الرئيس مع النقطة فيه نوع من التهريج والاستخفاف والتهرب من المسؤولية.

محمد التيجاني

سحب طلبه السابق بالتدخل بعدما أبدى السيد الرئيس حرصه على عدم مصادرة حق أي عضو في التدخل.

خالد المودن

أشار إلى أن إعداد الميزانية لم يحترم مجموعة من المقتضيات القانونية من عرض مشروع الميزانية على اللجنة المختصة مرفوقا بالوثائق ذات الصلة وعدم إرفاق مشروع الميزانية باستدعاء المجلس وعدم التوصل به عند افتتاح الدورة، معتبرا أنه من العيب أن نقول للساكنة أننا درسنا ميزانية الجماعة وصادقنا عليها في خمس دقائق، وطالب بتأجيل النقطة إلى حين التمكن من الاطلاع على مشروع الميزانية والوثائق المرفقة به. من جهة أخرى أشار إلى أنه من حق فريق المعارضة التوجه للسلطات الإدارية المختصة للتظلم.

السيد الرئيس

أكد السيد الرئيس على أن الجماعة لم تتوصل بالمعطيات المتعلقة بالاستخلاصات الفعلية والنفقات الملتزم بها خلال تسعة أشهر من السنة الجارية إلا داخل الأسبوع الأول من شهر أكتوبر. وأضاف أن ميزانية 2019 حافظت على نفس توجه الميزانيات السابقة وأكد على أهميتها الاجتماعية والاقتصادية. كما أشار إلى بعض الفصول التي شملها التغيير.

مصطفى الزباخ

في بداية تدخله رحب النائب المحترم بالحضور، وانتقد بعض ما ورد في مداخلات السادة الأعضاء عن فريق العدالة والتنمية، كما انتقد التطرق لعدم دراسة لجنة الميزانية والشؤون المالية لميزانية 2019 رغم عدم حضور أي عضو من أعضاء المعارضة لجلستيها ولكون أن المجلس تجاوز هذه المسألة بإعماله للمادة 28 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات. وفيما يخص وثيقة الميزانية أشار إلى حفاظها على طابعها الاجتماعي والاقتصادي وأنها عرفت مجموعة من التغييرات بحذف فصول معينة و إدراج فصول جديدة تهم تدخلات الجماعة.

حسن الحسناوي

في مستهل تدخله رحب النائب المحترم بالحضور، وأشار إلى أن المجالس السابقة بدورها كانت تعرض الميزانية على الأعضاء خلال انعقاد الدورة. وأضاف أن ميزانية 2019 لم تشملها تعديلات كبيرة وأنها استمرارية للميزانية السابقة باستثناء بعض المستجدات المتعلقة بحذف بعض الفصول كالفصل المتعلق بالهبات والتعويضات لفائدة المحتاجين والفصل المتعلق بمنح الجمعيات الثقافية وإضافة فصول جديدة كالفصل المتعلق بتعويض الموظفين عن المسؤولية بالإضافة إلى الزيادة في المنحة الموجهة للجمعيات الرياضية. ودعا الأعضاء إلى التدخل البناء بعيدا عن كل المزايدات.

عبد الله امباركي

في بداية تدخله رحب النائب المحترم بالحضور، واعتبر أن التجادبات السياسية بين أعضاء المجلس أمر عادي مادام أنها في إطارها الديموقراطي، وأضاف أنه كان على الإخوة في المعارضة بحكم تجربتهم إعطاء الخطوط العريضة وتوجهات الميزانية كما يرونها. واستعرض المجهودات الكبيرة التي تبدلها مصالح قسم الجبايات خصوصا مع إعادة تهيئة سوق الجملة وسوق الماشية والمجزرة البلدية، كما تناول في كلمته بعض الأرقام المحققة لأول مرة على مستوى المداخيل خاصة المتعلقة باستغلال الملك الجماعي، وتوجه بهذه المناسبة بكلمة شكر للسلطة المحلية على تعاونها ودعمها للجماعة في هذا الإطار.

رشيد صبار

في مستهل تدخله رحب بالحضور، وأضاف أن تناقض وتداخل المقتضيات القانونية التي تنظم عملية إعداد الميزانية تحول دون إمكانية دراستها خلال عرضها على لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة -التي يجب أن تنعقد قبل 15 يوما من انعقاد الدورة طبقا للمادة 57 من القانون الداخلي للمجلس- لغياب المعطيات المتعلقة بالاستخلاصات الفعلية لتسعة أشهر من السنة

الجارية ولعدم توفر بعض الوثائق المنصوص عليها في المرسوم 2.16.316 خاصة بياني المداخيل المستخلصة والنفقات الملتزم بها والمؤداة إلى غاية شهر سبتمبر من السنة الجارية، مما يضطر معه المجلس إلى إعمال مقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات التي تتيح للمجلس اتخاذ مقرر بدون مناقشة يقضي بالتداول أو عدم التداول في كل نقطة لم تتمكن اللجن الدائمة من دراستها. من جهة أخرى أشار إلى المستجد المتعلق بالتبويب الجديد للميزانية والى محافظة الميزانية على الركائز الأساسية السابقة وعلى عمقها الاجتماعي والاقتصادي.

خالد المودن

أشار إلى أن دعوة أعضاء المعارضة إلى إبداء الملاحظات ومناقشة الميزانية كان يتطلب إعطاء الوثائق بوقت كاف وفتح النقاش وإجراء عرض في الموضوع، وأضاف أن الإخوان في الأغلبية أشاروا إلى مقتضيات قانونية غير أنهم لم يجيبوا على مقتضيات المادة 185 التي تلزم بعرض الميزانية على اللجنة المختصة 10 أيام على الأقل قبل افتتاح الدورة، وأضاف أنه كان على الجماعة الاعتماد على حصتها من الضريبة على القيمة المضافة للسنة الماضية وبالنسبة لحصر المداخيل تبني على تقديرات حتى يتسنى لها عرض النقطة على اللجنة على غرار مجموعة من الجماعات ومنها جماعات قروية. كما أنهم لم يجيبوا على عدم احترام المادة 35 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات وطالب بإرجاء النقطة إلى حين الاطلاع على الوثائق.

عبد الله امباركي

أشار إلى مجموعة من المبادرات التي تقوم بها الجماعة لرفع المداخيل والحد من الباقي استخلاصه من قبيل تعزيز التنسيق بين مصلحة التعمير ومصلحة الجبايات بخصوص استيفاء الضريبة الحضرية وتوجه الجماعة إلى اعتماد مكتب دراسات من أجل إحصاء الأراضي العارية بالجماعة.

رشيد صبار

أشار إلى أن المجالس التي تعرف توافقا بين أعضاء الأغلبية والمعارضة تعمد إلى حصر المداخيل والنفقات في 31 من شهر غشت بدل 31 من شهر شتنبر كما ينص على ذلك القانون، وأضاف أن هذا الأمر من شأنه إبطال نقطة الميزانية إذا تم التوجه للمحكمة الإدارية. من جهة أخرى أشار إلى أن جماعات أخرى تعمد إلى إدراج نقطة الميزانية بدورات استثنائية لتلافي هذه الإشكالات.

السيد الرئيس

في كلمته جدد السيد الرئيس تأكيده على الالتزام بكل المقتضيات القانونية، وانتقد ادعاء السيد خالد المودن بعدم إتاحة الوقت الكافي للاطلاع على الميزانية والوثائق المرفقة بها منبها إلى أن المجلس استغرق ساعة في مناقشة النقطة، وطالب الأعضاء بالعمل من أجل الاستجابة لانتظارات الساكنة وتجاوز الخصاص الذي تعرفه المدينة على مستوى البنيات التحتية الأساسية والمرافق الخدماتية مشيرا إلى المجهودات التي تبذلها الرئاسة من أجل تهيئة

وهم السادة:

محمد السيمو - حسن الحسناوي - مصطفى الزباخ - عبد السلام البياتي - عبد الله امباركي - سعيدة بوعشة - إلهام ركع- رشيد صبار - سعيد القزدار- منير اغلوطت - محمد الدامون - محمد المجدوب - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري- محمد توفيق الشاوش - زينب السيمو - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - العزيز الغرباوي.

عدد الأعضاء الرافضين: 09

وهم السادة:

خالد المودن - رشيد الحميدي - احمد عوايج - مصطفى التمسماني -محمد الحجيري - عبد المجيد أمين- احمد الخاطب- محمد التيجاني - سعاد برحمة.

عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

تفصيل التصويت:

المداخيل	الموافقون	الرافضون	الممتنعون
المداخيل بصفة عامة	19	09	00
المصاريف	**الموافقون**	**الرافضون**	**الممتنعون**
الباب 10 الادارة العامة	20	09	00
الباب 20 مجال الشؤون الاجتماعية	20	09	00
الباب 30 مجال الشؤون التقنية	20	09	00
الباب 50 مجال الدعم	20	09	00
الباب 60 مجال اندماج النتائج	20	09	00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على النقطة المتعلقة بالمصادقة على ميزانية الجماعة لسنة 2019.

الرئيس

محمد السيمو

كاتب المجلس

رشيد صبار